الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الإثنين
٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثانية عشرة

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتصلة بنزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.12
15 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63074 ٣٢٣٣٨ن(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

بنود جدول الاعمال من ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتصلة بنزع السلاح (تابع)

السيد البطاشي (عمان) : يسعدني أن أقدم لكم باسم وفد بلادي التهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى وأتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم الجليلة ، وإنكم بحق خير خلف لخير سلف .

أود في البداية أن أؤكد حرص بلادي بأن تسفر مشاركتنا جميعا في أعمال ومداولات اللجنة الاولى في هذه الدورة عن الخروج بتوصيات وقرارات تحقق قدرا كبيرا من النجاح حول العديد من القضايا التي تهمنا كأسرة دولية .

تنعقد الجمعية العامة هذا العام في فترة يسود فيها الوفاق الدولي وانتهاء الحرب الباردة بين الدولتين العظميين . اننا نبارك ذلك ونشيد مستبشرين بالبوادر الإيجابية لمناخ الوفاق السائد ، والذي أكد بأن لغة الحوار والتفاوض واحترام المصالح هي الأجدر بالاتباع للعيش في عالم أكثر أمنا وطمأنينة .

لقد استبشر العالم بتصديق كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي على الاتفاق الذي أبرم بينهما لإزالة الأسلحة النووية المتوسطة والقصيرة المدى في أوروبا ، وعزمهما على خفض ترسانات الأسلحة الاستراتيجية . إننا نحيي الجهود العظيمة والمخلصة التي يبذلها كل من رئيسي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي للحد من سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل . بيد أن العالم يتطلع الى اليوم الذي تزال فيه جميع الأسلحة الفتاكة ، ولا يقف الامر عند حد تخفيضها ومنع انتشارها فحسب .

إن قضية نزع السلاح ليست محل اهتمام دولة بعينها ولكنها تهم كل الامم والشعوب ، لذا فإنه لا بد من العمل الجماعي الجاد من أجل وضع برنامج شامل وكامل لنزع السلاح ، والعمل بفكرة الامن الجماعي ، وحل جميع المشاكل الدولية بالطرق السلمية بعيدا عن التهديد باستعمال القوة . وإننا إذ نؤيد جميع الجهود المبذولة لوقف جميع التفجيرات النووية ، فإننا نأمل ألا تكون هذه المجهودات غاية في ذاتها بل أن تكون خطوة الى الأمام نحو إزالة جميع أنواع أسلحة الفناء والدمار ، وتخليص العالم منها ليعيش أبناء البشر بأمن وسلام .

وحتى يتحقق ما تصبو اليه البشرية من وجود عالم خال من الاسلحة النووية ، لا بد من التهيئة لهذا الهدف باتخاذ خطوات مثل انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . ومن هذا المنطلق فإن سلطنة عمان تؤيد الاقتراحات ذات الصلة ، لاسيما الاقتراح الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل . وفي هذا الصدد ، نود أن نلفت نظر المجتمع الدولي الى الخطر الداهم الذي يشكله امتلاك اسرائيل لأسلحة نووية وازدياد قدراتها في هذا المجال بشكل

متزايد ، مما يهدد بالفناء والدمار ليس منطقة الشرق الاوسط وشعوبها بل العالم أجمع لاسيما وأنها ترفض بعناد وضع منشآتها النووية تحت الرقابة الدولية .

إن سلطنة عمان ادراكا منها لما يمكن أن يجلبه ذلك من الدمار وعدم الاستقرار في المنطقة ، تؤيد من غير هوادة الجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة في هذا الشأن ، وترى أن على المجتمع الدولي أن يكثف من جهوده وينظر بجدية الى ضرورة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، وأن على جميع الدول المحبة للسلام أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار ، وتحرم اسرائيل من أية مساعدة تمكنها من تطوير قدراتها النووية .

إن سلطنة عمان ، منذ انضمامها الى اللجنة المعنية بالتحضير لمؤتمر الامم المتحدة الخاص بتنفيذ إعلان الجمعية العامة بجعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلم ، قد أسهمت بكل ما تستطيع لإنجاح عمل هذه اللجنة ولكي ينعقد المؤتمر في موعده المقرر له . بيد أنه ، للاسف لم تظهر بعض الدول القدر الكافي من المرونة في مواقفها ، مما أدى الى ظهور صعوبات قد تحول دون انعقاد المؤتمر في الموعد المحدد له عام ١٩٩١ في مدينة كولومبو . إن مسلك تلك الدول ، إن كان له تبرير في فترة المواجهة بين القوتين العظميين فإنه لم يعد مقبولا الآن في هذه الفترة التي ينعم فيها العالم بانتهاء الحرب الباردة وبزوغ فجر الوفاق الدولي . ونحن يحدونا الامل أن تغير تلك الدول من مواقفها وتتحلى بروح الوفاق وتكون أكثر ايجابية وحماسا لدفع الاعمال التحضيرية للمؤتمر المعني الى الامام ليتسنى عقده في كولومبو عام ١٩٩٢ .

كما أننا نرحب بسرور بالغ بالإعلان الصادر عن دول جنوب شرقي آسيا بعدم رغبتها في امتلاك وحيازة الاسلحة النووية . وفي الوقت الذي نبارك فيه هذا الإعلان فإننا ندعو دول المنطقة الى أن تكثف من جهودها لاتخاذ خطوات عملية لتحقيق هذا الإعلان . ونحث الدول التي لم تستجب لهذا الاقتراح على نحو ايجابي أن تبدي قدرا من المرونة والتعاون اللازم مع الجهود الرامية الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا حتى يتمخض عن هذا الإعلان اتفاق قانوني ذو طبيعة ملزمة .

إن السلطنة تؤيد كافة الجهود التي ترمي الى الحد من ممارسات بعض الشركات عبر الوطنية في التخلص من النفايات النووية والسامة والمشعة في أراضي الدول النامية ، وعلى وجه الخصوص في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب المحيط الهادئ ، خاصة وأن هذه الدول غير مسؤولة عن انتاج المواد التي تولدت عنها هذه النفايات . إن الاستمرار في هذه الممارسات اللااخلاقية سيتولد عنه بالضرورة خطرا محدقا يهدد البيئة ، وجميع الكائنات الحية في هذه الدول ويعرضها للوبال والخسران .

إننا نرى أن الضرورة تقتضي أن يقف المجتمع الدولي بحزم لا هوادة فيه إزاء هذه المشكلة ، ويتخذ التدابير اللازمة لاحتواء عملية نشر ودفن النفايات السامة ، وذلك على كافة البيئات والمجالات ، وأن تتوج هذه التدابير باتفاق قانوني جامع مانع وملزم وشامل .

إن مفهوم الأمن الدولي المشترك بمعناه الواسع يطالبنا بإلحاح بالاهتمام بقضايا البيئة ، كالتغيير المناخي والتخلص من النفايات الخطرة ، والتنمية السليمة بيئيا وصحيا . وهذا أمر مرتبط ارتباطا وثيقا بحقيقة هامة ، وهي أنه لا بد من اعتبار الفضاء الخارجي تراثا للبشرية جمعاء .

إننا نناشد مخلصين الدول التي تملك قدرات تكنولوجية ومؤهلات علمية واقتصادية ألا تتخذ من الفضاء الخارجي حلبة للصراع وسباق التسلح ، وتعرض البشرية الى الفناء . إننا ننظر بعين الرضا الى كل إنجاز علمي تتوصل اليه أي دولة متقدمة ، وينتج عن غزوها للفضاء الخارجي ، ويعود بالخير على الانسانية . إننا ننادي بجعل الفضاء الخارجي حقلا للتجارب والاكتشافات العلمية المفيدة التي تساعد على تقدم العلوم وتحقيق النمو والازدهار لبني البشر .

إننا ننظر بقلق متزايد الى الأنشطة التي تقوم بها اسرائيل في الفضاء ، بإطلاقها لصاروخ يحمل قمرا صناعيا بغرض التجسس على القدرات العسكرية والدفاعية للدول العربية والافريقية ، مما يحدث خللا للتوازن العسكري في المنطقة ، ويفتح الباب على مصراعيه لسباق التسلح ، ويعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر .

إن موضوع التسلح البحري محفوف بالمتاعب ولكنه جدير بالاهتمام . وفي هذا المضمار فإن سلطنة عمان ترى ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة ببناء الثقة وتوفير الأمن وتخفيف المخاطر من جراء حدوث مجابهات وحوادث بحرية ، وخاصة من السفن الحاملة للأسلحة النووية .

كما أنها ترى أنه لا بد من أن تكلل الجهود الدولية بالجهود التي تبذل على المستوى الثنائي ، وأن يتفاوض بشأنها ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح ، وأن تضمن تدابير

بضمانات أمنية للنشاطات غير العسكرية في البحر ، وضمانات للدول الساحلية والسفن التابعة للدول المحايدة في المنازعات .

إن الحديث عن نزع السلاح لا بد وأن يصاحبه الحديث عن نزع السلاح التقليدي ، لما بين الأمرين من ارتباط لا يقبل التجزئة ، إذا ما أردنا أن ننشد حياة أكثر أمنا وسلاما .

فلقد فجع العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بمآسي حروب طاحنة كثيرة استخدمت فيها الأسلحة التقليدية ، وحصدت أرواح ملايين من البشر ، وخلفت وراءها ملايين الثكلى والأرامل والجرحى ، وأهدرت فيها الثروات ، وأنفقت الملايين لاقتناء هذه الأسلحة . وما زلنا نشاهد اليوم تكالب العديد من الدول في التسابق على اقتناء الأسلحة وتبديد الأموال في الاستحداث العسكري ، في الوقت الذي تعاني منه كثير من شعوب العالم من مشاكل المجاعة والقحط والتصحر . ولإنهاء هذا التسابق المحموم فإنه لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة لتخفيض الميزانيات العسكرية . وبالطبع فإن المسؤولية الكبرى في هذا المجال تقع على عاتق الدول العظمى .

إننا نشيد بكل الجهود التي تبذل ضمن إطار مؤتمر استكهولم للأمن والتعاون في أوروبا لتخفيض الأسلحة التقليدية . وأخيرا ، ومنذ بزوغ فجر الوفاق الدولي ، أظهرت الأحداث في مناطق كثيرة من العالم أن الدبلوماسية ولغة الحوار هما الوسيلة المثلى لحل الخلافات والنزاعات الدولية ، وأن القوة العسكرية ما هي إلا وسيلة عقيمة يجب نبذها .

إن ما يدعم هذا الاتجاه الذي ننشده جميعا أن تتفانى جميع الدول بالالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها ، وأن تمتنع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في حل المنازعات الدولية ، وأن تكون لغة الحوار والتفاوض هي الملاذ والملجأ الوحيد لحل مثل هذه المنازعات وأن يتحقق الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ، لأن من شأن ذلك أن يعطي إحساسا بالأمن الذي لا بد من توافره لتتضافر الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح .

إننا نتطلع إلى اليوم الذي يعم فيه السلام والوئام بين بني الإنسان باختلاف مشاربهم ومسالكهم .

السيد العربي (مصر) : السيد الرئيس ، أبدأ بياني اليوم بتقديم أصدق التهنئة لكم ولأعضاء المكتب على انتخابكم ، وإن وفد مصر لعلى ثقة تامة من أنكم بخبرتكم الدبلوماسية الواسعة سوف توجهون أعمال اللجنة الأولى هذا العام لتحقيق ما نصبو اليه جميعا من نجاح .

من نظرة سريعة لجدول أعمال هذه اللجنة المتضمن بنودا تتناول قضايا الأمن الدولي ونزع السلاح يبرز لنا أمران رئيسيان : أولا ، الترابط بين التطورات الدولية الجارية والنظام السياسي الجديد وبين الموضوعات المطروحة على جدول أعمال اللجنة الأولى ، سواء بالنسبة لقضايا الأمن الدولي أو القضايا الخاصة بنزع السلاح . ثانيا ، التساؤل عن إطار عمل اللجنة الأولى في ظل هذه التطورات ، وما يتحقق في مجال نزع السلاح بعيدا عن إسهام الأمم المتحدة .

لقد كان التحدي أمام المجتمع الدولي في الماضي يتمثل في التوصل الى المعادلة الصعبة التي تسمح بالعمل ، في آن واحد ، نحو معالجة قضايا الأمن الدولي وزوال الأسباب السياسية والأيديولوجية التي تنبني عليها ، بما يسمح بتحقيق تقدم نحو نزع السلاح ، ونحو وقف سباق التسلح الرهيب وما له من تداعيات تعقد وتعرقل التوصل الى الحد الأدنى من التفاهم الضروري لتخطي الخلافات السياسية والأيديولوجية ، لكي يتوافر توافق الآراء العالمي حول قضايا الأمن الدولي .

أما الآن ، وهناك اتفاق على أننا نعيش مرحلة جديدة ، مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي وصفت بحق بأنها مرحلة اقامة نظام دولي جديد ، فلا بد أن تتغير في ظلها مفاهيم الأمن التي كانت سائدة في الماضي على أساس تصارع الدولتين العظميين ، ووجود حلفين عسكريين رئيسيين ، وأن تختفي في ظلها النظريات البالية المبنية على المواجهة وتحقيق الأمن بالقوة العسكرية .

إن مسؤولية الدولتين العظميين ، وكذلك الدول النووية الاخرى في بلورة مفهوم جديد للأمن الدولي ستظل قائمة في هذه المرحلة أيضا ، لأن لها طبيعة خاصة ، وذلك بموجب المسؤوليات الموكلة اليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي مسؤوليات ثقيلة ولكن لا مفر من تحمل عبئها .

وبنفس قدر اقتناعنا باستمرار هذه المسؤولية فإن مصر تؤمن أيضا بأن عالم الغد يجب أن يشهد مسؤوليات متزايدة للدول الاخرى . ومن الاهمية بمكان أن تعطي الدول النووية أذنا صاغية ، ومزيدا من الاهتمام ، لآراء ومواقف الدول غير النووية في مجال نزع السلاح النووي . ولا شك أن التنفيذ الامين والوفاء الكامل لمسؤوليات الدول النووية يتطلب تفاعلا مع مواقف الدول غير النووية وتجاوبا مع طلباتها المشروعة .

وعلى المجتمع الدولي أن يعترف أيضا بأن الدول الاخرى ، وخاصة الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، عليها مواكبة هذه التغيرات الامنية من خلال طرح تصورها الامني المستقبلي ، وعليها أن تنتزع لنفسها دورا أكبر وأكثر فعالية وتأثيرا على الساحة الدولية ، وهو دور لن يتحقق لها إلا إذا نشطت في طرح مواقف واقتراحات محددة ، وهو ما نرجو أن يتحقق في المرحلة القادمة .

لقد انعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في جنيف منذ بضعة أسابيع ، وانفض المؤتمر دون إصدار اعلان ختامي . ولقد استمعنا هنا الى وجهات نظر مختلفة ومتباينة حول تقييم ما حدث وآثاره على مستقبل المعاهدة .

وكما نعلم جميعا ليست هذه هي المرة الاولى التي ينعقد فيها المؤتمر الاستعراضي ولا يصدر عنه إعلان ختامي . ففي المرة السابقة ، عام ١٩٨٠ ، لم تتأثر المعاهدة ولم يطرأ أي مساس بأحكامها ، ولا شك لدى وفد مصر أن موضوع حظر التجارب النووية الذي كان العقبة الكؤود التي ترتب عليها عدم توصل المؤتمر الى اعلان يعتبر موضوعا جوهريا له أهمية كبيرة ، تتزايد مع مرور الايام ، إذ أنه يتعلق بتفسير أحكام رئيسية في المعاهدة . وهنا يلزم التأكيد على ضرورة اعطاء قوة دفع حقيقية لمؤتمر نزع السلاح لمعالجة هذا الموضوع بعمق وجدية ، وضرورة العمل لإنجاح مؤتمر الحظر الجزئي للتجارب النووية المقرر أن ينعقد هنا في نيويورك في كانون الثاني/يناير القادم .

إن الغالبية العظمى للدول تعتبر معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية حجر الزاوية في مجال نزع السلاح النووي ، وهي في نفس الوقت تُعتبر أداة رئيسية لصون وتعزيز السلم والامن الدوليين . وإذا نظرنا الى المعاهدة فإننا نجد أن فعاليتها

تتأثر ، ايجابا أو سلبا ، بأمرين أساسيين : الأول : مدى نجاحها في أن تصبح عالمية حقا ؛ والثاني : مدى اسهامها في منع الانتشار النووي ، وهذا يسري على الانتشار الأفقي والانتشار الرأسي .

ولا شك أن قرار فرنسا والصين المشاركة بصفة مراقب في أعمال المؤتمر يستدعي الترحيب كخطوة نحو العالمية ، خطوة نرجو أن تتبعها خطوات أخرى أكثر تحديدا . وفي هذا الصدد ، يود وفد مصر أن يكرر مرة أخرى مطالبة اسرائيل وجنوب افريقيا بسرعة الانضمام الى المعاهدة .

اتصالا بنظام منع الانتشار النووي تجدر الإشارة الى أن الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة يحق لها أن تعرب عن تطلع مشروع للحصول على ضمانات أمن ، لهـا مصداقيتها .

واسمحوا لي أن أشير باقتضاب الى أن قرار مجلس الامن ٢٥٥ (١٩٦٨) أقر بالفعل مبدأ إعطاء ضمانات للدول غير النووية إلا أن هذا القرار يفتقر الى عناصر الكفاية والضمان والفعالية التي تقتضيها ظروف دولة يمكن أن تتعرّض لاستخدام أو التهديد باستخدام السلاح النووي ، خاصة وأن دولتين دائمتي العضوية امتنعتا عن التصويت على القرار عند إصداره . ومن جهة أخرى نجد أن القرار لم يقدّم جديدا فيما يخص نظام الأمن الجماعي الذي نصّ عليه الميثاق ، واكتفى بأن أشار الى حق الدفاع الشرعي الجماعي الذي كفلته بالفعل المادة ٥١ من الميثاق . وبالرغم من إصدار الدول الخمس النووية إعلانات فردية لضمان عدم استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية ، فإن تلك الإعلانات - باستثناء إعلان الصين - يصعب وصفها بأنها ضمانات غير مشروطة .

إننا اليوم مطالبون بإمعان النظر للتحقق مما إذا كان هذا القرار ، القرار ٢٥٥ (١٩٦٨) ، الذي صدر من مجلس الامن قبل أن تدخل المعاهدة حيّز النفاذ يرقى الى المستوى المنشود لمواكبة أثر المتطلبات المستقبلية للدول غير النووية . وعلى وجه الخصوص لمواجهة استمرار بقاء عدة دول - نووية وغير نووية - خارج المعاهدة .

إن مصر ترجو إبراز أهمية اعتماد قرار جديد من مجلس الامن يشتمل على ضمانات ، لها مصداقيتها ، ويمكن الاستناد والاطمئنان إليها بحيث تتجاوز ما جاء في القرار ٢٥٥ (١٩٦٨) وترجو مصر أن تشارك الدول الخمس النووية دائمة العضوية في مجلس الامن في تقديم هذا القرار وأن تلتزم فيه هذه الدول التزامات غير مشروط بـردع أي تهديد أو عدوان نووي ، وبتقديم العون والمساعدة للدول غير النووية إذا ما وقع عليها اعتداء نووي .

لقد وجهت مصر إثر انتهاء المؤتمر الاستعراض من أعماله خطابات الى الدول النووية الخمس ، تبلغها فيها بالنتائج التي كان المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة

منع الانتشار على وشك إقرارها فيما يتعلق بتأمين الدول غير النووية ضد الاعتداء بالاسلحة النووية . وانتهز هذه الفرصة لادعو مرة اخرى للاستجابة للتوافق العام الذي ساد في المؤتمر الاستعراضي في هذا الصدد ، والعمل على تدعيم قرار مجلس الامن ٢٥٥ (١٩٦٨) بقرار آخر في الاتجاه المطلوب .

إن اهتمام الدول غير النووية بتوفير ضمانات أمن لها مصداقيتها تمثّل أيضا في المبادرة النيجيرية التي ترمي الى إبرام معاهدة دولية تتعهد فيها الدول النووية الوديعة بعدم استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية . وترجو مصر أن يكتب لهذه المبادرة النيجيرية النجاح .

أنتقل الآن الى موضوع اتفاقية الحظر الشامل لاستخدام وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية . لقد تناول مؤتمر نزع السلاح في جنيف هذا الموضوع بهمة ونشاط خلال دورتيه لعام ١٩٩٠ . وأبدى رئيس اللجنة الخاصة السفير هيلتنيوس كفاءة يستحق عليها كل تقدير . ومع ذلك لا بد أن نعترف بالواقع ، وهو أن عام ١٩٩٠ لم يشهد إحراز أي تقدم حقيقي نحو الانتهاء من إعداد الاتفاقية . وما زالت بعض النقاط ذات الاهمية محل خلاف . ولن أتعرّض هنا لتحليل الاسباب التي أدّت الى عرقلة قوة الدفع التي نجمت عن مؤتمر باريس لعام ١٩٨٩ ، فقد يكون مؤتمر نزع السلاح هو المجال المناسب لإجراء المراجعة الشاملة للمواقف . وسوف اكتفي بأن أبرز بإيجاز بعض أوجه الاتفاقية التي يعتبر وفد مصر انها أساسية . وسوف أتعرّض لثلاث نقاط بالتحديد :

أولا - يجب أن يكون هناك وضوح رؤية حول طبيعة الاتفاقية وتوجهها العام . إن هناك إجماعا دوليا على أن المطلوب هو تحريم شامل وليس نظاما دوليا لمنع انتشار الاسلحة الكيميائية . ومع ذلك فإننا نجد بعض المقترحات المطروحة للبحث تحوي في طياتها ثغرات يمكن تفسيرها بأنها تمهيد لنظام عدم انتشار ، ولا ترقى لمستوى التحريم الشامل .

ثانيا - ان هناك اختلافا كبيرا بين انتاج الاسلحة الكيميائية وانتاج الاسلحة النووية ، كما أن وسائل التحقق من تواجد هذه الاسلحة أصعب بكثير من الاسلحة النووية . وبالتالي فإن عالمية الاتفاقية منذ البداية تعتبر شرطا اساسيا . فالمجتمع

الدولي لا يحتمل تكرار ما حدث بالنسبة لمعاهدة منع الانتشار النووي ، حيث انقضى عشرون عاما على دخولها حيّز النفاذ ولا تزال عدة دول هامة خارجها . لذلك يرى وفد مصر إيلاء موضوع العالمية أهمية قصوى في المرحلة القادمة . وهذا يستلزم العمل على توفير مشاركة فعّالة لجميع الدول في إعداد الاتفاقية .

وفي هذا الإطار يؤيد وفد مصر عقد اجتماع لمؤتمر نزع السلاح على المستوى الوزاري لبحث جميع المسائل المعلقة واتخاذ القرارات السياسية المطلوبة للانتهاء من إعداد الاتفاقية خلال العام القادم . كما يهمني الإشارة الى أن وفد مصر قد سبق أن اقترح أن تُعقد في المراحل الختامية ، اجتماعات مفتوحة العضوية لجميع الدول ، حتى يشارك الجميع في الإعداد وفي تقبّل الالتزامات التي تنبع من الاتفاقية .

ثالثا - إن الهدف الرئيسي من إبرام اتفاقيات في مجال نزع السلاح هو توفير الأمن . وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، لا بد من تضمين الاتفاقية نصوصا واضحة وصريحة حول ضمانات أمن للدول الأطراف وحول جزاءات لها مصداقيتها ، تقوم المنظمة التي سوف يتم إنشاؤها بتوقيعها مباشرة ، أو ترفع توصيات بشأنها الى مجلس الأمن وفق طبيعة المخالفات .

إن أي تغيّر جوهري في مفهوم الأمن الدولي يستتبع بالضرورة تغيّرات وتطورات في بعض مفاهيم الأمن الإقليمية .

وهنا تبرز أهمية حشد الجهود لمواجهة المشاكل الإقليمية في مختلف مناطق العالم التي تحظى باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة ، خاصة بالنسبة لمناطق التوتر . وأود أن أعرب في هذا الصدد عن ترحيب مصر بالتقدم الذي نشهده على الساحة الأوروبية ، خاصة وقد بدأت القارة الأوروبية تنظر بعين الاعتبار الى علاقاتها بالمناطق المجاورة . وأبرز الأمثلة على ذلك المبادرة التي طرحتها إيطاليا واسبانيا حول عقد مؤتمر لأمن الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وهي المبادرة التي رحّب بها على المستوى الوزاري منسقو الدول غير المنحازة المطلة على البحر المتوسط : يوغوسلافيا والجزائر ومصر .

هذا وقد أيّدت مصر وتقدمت بمبادرات في المجال الإقليمي ، وهي تواصل جهودها لتنفيذ إعلان افريقيا قارة خالية من الاسلحة النووية ، وهي دعوة خرجت لاول مرة في اجتماع قمة الدول الافريقية بالقاهرة منذ أكثر من ربع قرن .

كما تقدمت مصر باقتراحات محددة تتعلق بمنطقة الشرق الاوسط ، ولا يخفى على أحد أن الترسانات العسكرية في منطقة الشرق الاوسط شهدت تطورا مطردا عبر سنين الصراع العربي الاسرائيلي ، والنزاع العراقي الإيراني ، وأخيرا عندما قامت العراق بغزو واحتلال الكويت .

وما زاد الامور تعقيدا ، وارتفع بالمعادلة العسكرية الى مستويات لم تعد المنطقة تتحملها ، رفض اسرائيل الانضمام الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، او إخضاع مرافقها النووية لنظام التفتيش والضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، رغم قرارات الجمعية العامة المتعاقبة التي تصدر كل عام بتوافق الاراء - بناء على مبادرة مصرية - والتي تدعو الى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووية في الشرق الاوسط . وقد انتهى الامين العام مؤخرا من إعداد الدراسة التي طلبتها الجمعية العامة منذ عامين . ونأمل أن تحظى الدراسة بعناية خاصة من الاطراف المعنية . ويسعدني في هذا الصدد أن أتقدّم بالشكر الى الامين العام المساعد ياسوشي اكاشي ، والى إدارة نزع السلاح على مجهوداتهما البنّاءة في هذا الشأن .

كما كانت مصر سباقة في بحث مواقف الدول المختلفة في منطقة الشرق الاوسط من مسألة التسلّح وإجراءات نزع السلاح ، وانتهت الى انه ينبغي معالجة تواجد أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة على عجالة قبل فوات الاوان ، فأعلن الرئيس محمد حسني مبارك في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ مبادرة مصرية لإعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ، وحدد إطارها على النحو التالي : أولا - ينبغي حظر جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل من المنطقة دون استثناء ، ثانيا - ينبغي لجميع دول المنطقة ، دون استثناء ، أن تلتزم بذلك بشكل متكافئ ومتزامن ، ثالثا - ينبغي وضع تدابير وإجراءات تحقق مناسبة للتأكد من امتثال جميع دول المنطقة - دون استثناء - امتثالا كاملا بالحظر المنصوص عليه .

وقد حظيت هذه المبادرة بتأييد واسع على مختلف المستويات ، ومصر تدرس الآن بعناية التوقيت المناسب لطرح خطوات تنفيذية محددة في هذا الصدد ، وتقوم مصر بالتشاور مع دول المنطقة وغيرها حول كيفية تحقيق أهداف هذه المبادرة ، وإعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ، ووضع تدابير تحقق فعالة ، من خلال التزامات وإجراءات تطبّق على جميع دول المنطقة على قدم المساواة وبدون تمييز ، ونأمل أن تتعاون سائر دول المنطقة معنا في جهد بنّاء نحو هذا الهدف .

قبل أن اختتم كلمتي يهمني أن أتناول بإيجاز شديد مستقبل عمل اللجنة الاولى . لقد حان الوقت لإجراء مناقشة جادة وموضوعية لمفهوم الامن في عالمنا المتغيّر ولإجراء مراجعة شاملة للدور الذي يجدر أن تقوم به اللجنة الاولى لان استمرار اللجنة في عملها دون مناقشة وحوار حول مفهوم الامن يطرح تساؤلا حقيقيا حول تفاعلها مع الاحداث والمتغيرات الدولية . وهذا يقتضي أن تراجع اللجنة أسلوب ومنهج تناولها لموضوعات الامن الدولي ولموضوعات نزع السلاح . ومصر ترحّب بالمشاورات التي من المقرر أن تعقد تحت رئاستكم لبحث هذا الموضوع ، ونتمنى لكم النجاح في هذا المطلب الذي يحتاجه المجتمع الدولي .

السيد أغيلار (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بما أن هذه هي المرة الاولى التي يشترك فيها وفدي في المناقشة العامة في اللجنة الاولى ، أود أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، وسائر أعضاء هيئة المكتب بمناسبة انتخابكم . ووفد غواتيمالا يؤكد لكم تعاونه في كفالة الاداء الناجح لمهامكم الهامة .

نود كذلك أن نشكر الامانة العامة على التقارير المقدمة الى اللجنة .

إن نزع السلاح العام الكامل أحد المبادئ الرئيسية للامم المتحدة منذ إنشائها . إن الاعضاء المؤسسين للمنظمة عقدوا العزم في سان فرانسسكو على

"[انقاذ] الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف" .

ومن الواضح انه لم يكن من المستطاع في ذلك الوقت التنبؤ بموت الوف مؤلفة من البشر في حروب لا تقع تحت تعريف الحروب العالمية . لقد وقعت أكثر من ١٥٠ حربا منذ عام ١٩٤٥ ، تسببت في إزهاق أرواح عشرين مليون شخص ، معظمهم من المدنيين . ولم تنج غواتيمالا وبلدان منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية ، من هذه الويلات . وفي حين أن الصراعات لم تكن دولية في طابعها فقد عصفت بالمنطقة صراعات بين الاشقاء وصراعات محلية مسلحة ، تسببت في زيادة الفقر والدمار ووفاة الابرياء .

ولكن الجهود الناجحة قد أدت دونما شك إلى تغييرات في العلاقات الاجتماعية . والآن هناك انفتاح ديمقراطي في جميع البلدان . والرغبة في السلم ليس لها مثيل . وقد جددت البلدان الخمسة جهودها من أجل التوصل إلى حلول مشتركة للمشاكل المشتركة . إن السلم والتنمية والديمقراطية كلٌ واحد لا ينفصم . ونحن مدخرطون في الكفاح من أجل كفالة احترام هذه المبادئ الاساسية الثلاثة .

أجل إن العديد من هذه الحروب كانت حركات لتحرير أقاليم من أنظمة استعمارية بالية . وهناك حروب أخرى تسبب فيها بأس الاغلبية المضطهدة في محاولتها تحسين مستويات معيشتها وتحرير نفسها من نير الاستغلال والفقر والظلم . والكثير من هذه الحالات استغلتها الدول الكبرى ، التي ، بانخراطها في الحرب الباردة ، تسببت في مواجهات ومعارك ايديولوجية مطلقة العنان في البلدان النامية . إن سنة ١٩٨٩ دخلت في سجلات التاريخ ، وذلك ـ عموما ـ بسبب التغيير المذهل الذي وقع في تيار التاريخ . لقد انتهت الحرب الباردة . وتحقق السلم في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ عندما تخلت الدولتان العظميان عن وجودهما في أرض المانيا وسمحتا للشعب الالماني في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ بأن يتحد . وبهذا تكون قد انتهت الحرب العالمية الثانية .

لقد مُنح الرئيس السوفياتي جائزة نوبل للسلام لهذا العام لجهوده في تعزيز السلم ونزع السلاح . ونهنّئه على مساعيه ونعرب له عن الامل في أن يصبح نزع السلاح العام والكامل حقيقة ، وبخاصة فيما يتعلّق بأسلحة التدمير الشامل ، وبذلك تتحرر الشعوب من التهديد بالتدمير الشامل ، وتتمكن من استثمار مواردها الذهنية والبشرية والمالية في سبيل تقدّم البشرية جمعاء نحو الرفاه والسلم .

إن هذه العلاقة التاريخية ضرورية من حيث انها تمكننا من أن نلمح عالما يسوده السلم والامل والجهود المتجددة من أجل التنمية الكاملة للبشرية ، بعد أن يتحرر ذلك العالم من القلق الناشئ عن العلاقات المتوترة بين الدولتين العظميين اللتين ، رغبة منهما في السيطرة على العالم ، راحتا تستثمران بلايين الدولارات في آلية الحرب والتدمير . لذلك فإن المجالات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية لم تحظ باهمية تذكر . لقد كان الاهتمام منصبا على التدمير لا على التعمير ، مما أثار الكراهية والعنصرية والقمع والتمييز والهيمنة والاستعمار الجديد . فقد تركّز التشديد على ما يفرقنا وعلى المزايا التي تحققها القوة . إن البشرية لديها اليوم ما يساوي مليون قنبلة مثل القنابل التي استخدمت في هيروشيما . وفي الوقت نفسه ، يموت كل يوم ٣٠ طفلا في العالم النامي من سوء التغذية والجوع والامراض التي يمكن توقيها - وفي كل دقيقة ينفق العالم ١,٧ من ملايين الدولارات على الاغراض العسكرية .

وفي عام ١٩٨٧ كان الإنفاق السنوي يبلغ ٩٠٠ بليون دولار ، وكانت قيمة الاسلحة المنقولة الى العالم النامي تقدر ب ٣٠ بليون دولار في العام . فكم كان يمكن تحقيقه في البلدان النامية بهذه المبالغ من المال - وإن لم يكن بها كلها فبنصفها على اضعف الإيمان ؛ ووفقا لتقارير إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للامم المتحدة ، يمكن للامم المتحدة أن تؤدي عملها قرنين كاملين من الزمان بالميزانية التي تستخدم في سنة واحدة في الإنفاق على آلية الحرب .

إن غواتيمالا ما برحت تعلن تأييدها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في تحقيق نزع السلاح العام والكامل ، ولا سيما فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل والاسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية . وتدين استخدامها وترحب بحقيقة أن

الدولتين العظميين قد اتفقتا على عدم البدء باستخدامها . ونشعر بالقلق العميق إزاء انتاج وتخزين واستخدام هذه الاسلحة أو التهديد باستخدامها ، ولا سيما استخدام الاسلحة الكيميائية ، في أي مكان من العالم ، وفي الخليج الفارسي حيث استخدمت مؤخرا .

إن غواتيمالا تدين الغزو العراقي لاراضي الكويت الذي لا يشكّل عملا يدم عن الازدراء بمبادئ ومقاصد الامم المتحدة فحسب ، بل يعرّض كذلك السلم والامن الدوليين للخطر . ومما لا شك فيه انه يعكس مسار الجهود التي تُبذل في مجال تحقيق نزع السلاح العام والكامل . خلال النصف الاول من هذا العام كنا نأمل في أن أجهزة الإعداد للحرب ستتحول الى استثمار في التنمية المدنية ، إلا انه تبيّن الآن من جديد أن عمل الحرب والتدمير لا يزال عملا مربحا .

ونلاحظ مع القلق أن المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية قد انتهى دون اعتماد إعلان نهائي . ونرى أن من الحتمي أن يكون هناك اتفاق على حظر تجارب الاسلحة النووية . وسوف تواصل غواتيمالا تأييد أي جهود ترمي الى حظر أي نوع من أسلحة التدمير الشامل .

وترى غواتيمالا أن من المهم مواصلة الجهود الرامية الى تحقيق الشفافية في نقل الاسلحة الدولي ، بوصف ذلك أنجع وسيلة للرقابة على عمليات النقل هذه وتعزيز الحد منها . ويقيننا أن الشفافية في عمليات النقل يمكن أن تعزز من تدابير بناء الثقة . إن السرية التي تحيط بنقل الاسلحة قد جعلت الحرب تطغى على السلم والوئام .

ويعتقد وفدي انه ينبغي لنا أن نتقصى عمليات نقل الاسلحة الى جماعات المعارضة المسلحة ، وبخاصة في البلدان النامية ، وبصورة مماثلة لا بد من تقصي العلاقة بين انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وتجارة الاسلحة التقليدية بوصفها وسيلة تستخدم لزعزعة استقرار البلدان النامية ، وتعرّض للخطر العمليات البادئة من أجل تحقيق الديمقراطية والسلم .

إن غواتيمالا طرف في معاهدة تلاتيلولكو . ونؤيد القرارات التي اتخذت في هذه اللجنة وقد اشتركنا في تقديمها . إلا انه ينبغي أن نبرز هنا أن ثلاثة بلدان في منطقة

امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، لم تصبح أطرافا بعد في تلك المعاهدة . وهناك بلد أوروبي واحد لا تزال لديه ممتلكات في منطقتنا لم يصبح بعد طرفا في البروتوكول الإضافي الأول ، مما يضعف من مبادرة السلم الإقليمية الهامة هذه . ولا بد أن تنفذ هذه المبادرة تنفيذا فعّالا في المنطقة بأسرها ، وسوف نناشد جميع البلدان أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . وتدين غواتيمالا استخدام أي أراضي في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتجارب النووية أو لأي نوع من أنواع التجارب الأخرى ، ونؤيد الإعلانات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومناطق السلم ، حيثما تنشأ في العالم أجمع .

وأود الآن أن أشير الى الجهود التي تبذل في امريكا الوسطى لتحقيق نزع السلاح العام والكامل . فما أن وُقّع اتفاق اسكيبولاس الثاني حتى قرر رؤساء امريكا الوسطى المضي قدما نحو السلم والديمقراطية ، والتشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية في امريكا الوسطى . وقد كان هذا ناجحا في عدة مجالات ، ولا سيما فيما يتعلق بإضفاء الديمقراطية ، وانفتاح المجتمعات على التعددية السياسية . إن البلدان التي لديها صراعات داخلية قد بدأت تتباحث مع مجموعات المعارضة المسلحة عن طريق لجان المصالحة الوطنية . لقد أيّدت بلدان امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بصورة خاصة ، والمجتمع الدولي بصورة عامة ، عملية السلام التي بدأت في عام ١٩٨٦ تأييدا صريحا .

وشاركت الأمم المتحدة في عمليات صيانة السلم عندما أنشأت فريق مراقبي الأمم المتحدة في امريكا الوسطى . وقد لعب التحقق الدولي ولجنة المتابعة دورا أساسيا ، لا سيما في حل قوات "الكونترا" في نيكاراغوا ، حيث تم للمرة الأولى في التاريخ الحديث تدمير أسلحة ومواد عسكرية حربية ، واستخدمت مخلّفاتها في تصنيع الأطراف الاصطناعية للذين جُرحوا في الحرب . ونعتقد انه ينبغي السير على هذا المنوال في جميع أرجاء المنطقة ، وفي أماكن أخرى من العالم . وقد استخدمت الدولتان العظميان هذه المخلفات في عمل فني تذكاري ، تم التبرع به الى الأمم المتحدة . وهذه أمثلة على التغييرات الكبيرة في الأولويات التي يتعين إجراؤها لتحقيق تحسّن حقيقي في حياة الإنسان .

إن عمليات التفاوض قد عززت إرساء سياسات تهدف الى تعزيز الثقة المتبادلة ، ومن ثم أمكن إعادة عقد اللجنة الامنية ، تمشيا مع النداء الوارد في اتفاق اسكيبولاس الثاني وإعلان انتيغوا ، بغية توطيد عملية السلام والديمقراطية . وقد دُعيت جمهورية بنما الى الاشتراك في هذين الاجتماعين بصفة مراقب .

وفي تموز/يوليه وضعت الاهداف التالية : أولا ، ضمان أن تكون القوات المسلحة في بلدان المنطقة قوات دفاعية لا قوات هجومية ، وألا تستخدم إلا في الدفاع عن السيادة والاراضي وحفظ النظام الداخلي ؛ وثانيا ، ضمان قيام القوات المسلحة في بلدان المنطقة بالحفاظ على مستوى معقول من التوازن ، يكون متناسبا وشاملا من حيث الاسلحة والمواد العسكرية والافراد ، وبطريقة لا تشكّل تهديدا للبلدان المجاورة ؛ وثالثا ، تحديد نموذج جديد للعلاقات الامنية بين دول امريكا الوسطى يرتكز على التعاون والتنسيق والاتصال والوقاية ؛ ورابعا ، الحصول على التزامات تتعلق بالوجود العسكري الاجنبي في المنطقة .

ولكي نحقق الأهداف المذكورة أعلاه ، قررت اللجنة أن تعرف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد المتطلبات العسكرية ؛ ووضع قوائم بالمخزون من الأسلحة وأفراد الجهاز العسكري ؛ وتقرير التحديدات أو التخفيضات التي تترتب على التحليل المقارن ؛ ووضع الحدود التي لا يمكن تجاوزها عند تناول المراعات المحلية أو الحركات الهدامة في المنطقة ؛ وفي استعراض ومواصلة المفاوضات الخاصة بالقواعد والمنشآت والمناورات والمستشارين العسكريين الأجانب . وقد اعتبر من الضروري إنشاء آلية للرصد والتحقق ، وستشجع اللجنة أيضا الاتفاقات التي تقود الى تهيئة مناخ من الثقة بين دول المنطقة ، مما يعزز علاقات حسن الجوار والصداقة والتنمية والتعاون بينها .

وأود بالإضافة الى ذلك أن أؤكد أن المنطقة تطالب الأمم المتحدة وكذلك منظمة الدول الامريكية بالتعاون معها . ونرى أنه من الضروري أن تواصل إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة المشاركة في الاجتماعات ، وأن تقوم ، كلما أمكن ، بتوفير المساعدات التقنية وسواها في هذه المهمة الحساسة الجديرة بالثناء . وهذه هي أهم وظائف الأمم المتحدة إذا كان لها بالفعل أن تسعى في سبيل المبادئ والأهداف التي أقيمت من أجلها . وهذا الجهد المبذول لتحقيق الأمن والسلام وتشجيع الصداقة والتعاون بين البلدان لا بد أن تدعمه دول العالم .

لقد اجتمعت لجنة الأمن في سان سلفادور في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ، وأيضا في الأسبوع الماضي في مدينة غواتيمالا . وفي اجتماعات غواتيمالا التي عقدت على المستوى التقني اتفق على إنشاء آلية تقوم بإبلاغ الشؤون العسكرية الى الاجتماعات المقرر عقدها في هندوراس في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر . وتعقد هذه الاجتماعات على فترات لا تتجاوز ٦٠ يوما . وتعقد الاجتماعات الخاصة عندما تقتضي الضرورة . ولهذا السبب طلبنا أن تقدّم المساعدة التقنية اللازمة من الأمم المتحدة عن طريق إدارة شؤون نزع السلاح .

وختاما ، أود أن أذكر انه يجب على الدول الأعضاء أن تقوم في هذه الحقبة التاريخية بتعزيز روح السلام لدى البشر . ويتعين علينا العمل لكي نزيل من أذهان

الناس أية رغبة في شن الحرب . ولن يتيسر ذلك إلا عن طريق بذل المزيد من الجهود لإطلاع شعوب العالم على فوائد العيش في سلم ووئام ، وتعزيز حقوق الإنسان وحرية التعبير وتبادل الآراء ، ونشر المعلومات المتعلقة باحتياجات البشرية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ولا يمكن للحالة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في العالم النامي أن تستمر ، والسلم هش أيّا كانت وجهة النظر التي ننظر إليه بها إن لم تتوفر الشروط اللازمة لكي يضمن البشر الحصول على احتياجاتهم الغذائية والتعليمية والصحية الاساسية . إن الفقر المدقع يتزايد كل يوم . وهذه الحالة تعرّض كل الجهود المبذولة للمحافظة على السلم والامن للخطر ، وتهدد المؤسسات الديمقراطية الموجودة التي تمثّل السبيل الوحيد للتحقيق السلمي للتغيّرات التي تعدنا لمواجهة تحديات عام ٢٠٠٠ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لامين اللجنة ، السيد خيراضي ، الذي يود أن يدلي بإعلان .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استرعي انتباه اللجنة الى الوثيقة A/AC.1/45/6 التي تحتوي على نص رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ واردة من رئيس اللجنة الخامسة . وتشير الرسالة ، بين عدة أمور ، الى مطالبة اللجان الرئيسية للجمعية العامة ، بما فيها اللجنة الاولى ، بإبلاغ آرائها للجنة الخامسة حول البرامج ذات الصلة من الخطة المتوسطة الاجل المقترحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ، والواردة في الوثيقة A/45/6 ، وذلك بحلول ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يعلم الاعضاء ، إن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات المتعلقة ببنود نزع السلاح المدرجة في جدول الاعمال ، أي البنود ٤٥ الى ٦٦ والبند ١٥٥ هو يوم الثلاثاء ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر . ولما كنا نقترب من هذا الموعد ، فإننا نرجو من الوفود التكرّم بتقديم مشاريع قراراتها للامانة لإصدارها في أقرب وقت ممكن . وينطبق ذلك بصفة خاصة على مشاريع القرارات التي تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية . وسييسر هذا عمل اللجنة ويعطي

أعضاءها وقتا كافيا لإجراء المشاورات اللازمة حول هذه المشاريع وتقديم تعقيباتها ، إذا شاءت ، قبل بدء اللجنة في البت فيها ، وكذلك للحصول على التعليمات اللازمة من الحكومات .

وأود أيضا أن أسترعي انتباه الاعضاء الى أن عددا كبيرا من الممثلين أدرجوا أسماءهم للإدلاء ببيانات خلال الايام المتبقية المخصصة للمناقشة العامة لبنود نزع السلاح . ولذلك ، فإنه تيسيرا على الوفود ، واستخداما للوقت والموارد المتاحين للجنة بشكل فعال ، وتحاشيا للتمديد غير الضروري للاجتماعات بعد الاوقات الاعتيادية ، أرى أن نبدأ اجتماعات اللجنة في الساعة ١٠/٠٠ و ١٥/٠٠ تماما . واتطلع لمساعدة الاعضاء وتعاونهم في هذا الصدد .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠